

89% من الناخبين/ات سيصوتون على الأرجح لامرأة في الانتخابات النيابية و96% منهم/ن يؤيدون تشديد العقوبات على جرائم الإعتداء الجنسي

|| بيان صحفي ||

صرّح 84% من الناخبين/ات في لبنان بأن جنس المرشح لا يؤثر في خياراتهم الانتخابية، فيما أكد 54% إنهم لم يصوتوا أبداً سابقاً لامرأة .

وقد سلطت دراسة إحصائية وطنية قامت بها منظّمة "أبعاد" الضوء على خيارات الناخبين/ات والمرشحين/ات في لبنان وتوجهاتهم/ن حيال مشاركة النساء السياسية في الإنتخابات المزمع إجراؤها في 15 أيار 2022 ترشّحاً وإنتخاباً، حيث إعتبر 90% من المرشحين "الذكور" المستطلعين أن جنس المرشح يؤثّر على خيارات الناخبين/ات.

وتقول غيدا عناني مؤسسة ومديرة منظمة "أبعاد" أن الإنتخابات البرلمانية المقبلة هي محطة محورية في لبنان لوضع خطط وبرامج تساهم في إعادة بناء نظام عادل في البلاد. وبالتالي فإنّ وجود النساء في السلطة التشريعية حقّ أساسي وضرورة ملحة. "إن مشاركة النساء في العمل السياسي يعكس رؤية متكاملة لمفهوم المواطنة الذي نحتاجه في لبنان ونشدّد على أهمية إنتخاب النساء وفقاً لمعيار الكفاءة ومنحهنّ الأصوات التفضيلية " تضيف عناني.

وقد إعتبر 89% من الناخبين/ات أنهم سيصوتون على الأرجح لامرأة في الانتخابات المقبلة، فيما أكد 87% أنهم يؤيدون الكوتا النسائية . "نحن نؤمن بالمساواة التامة المنزهة عن أية مساومات وإعتبارات ولكن قد تكون الكوتا النسائية في السياق اللبناني خطوة أولية لضمان وصول النساء إلى السدّة البرلمانية ونحن نتأسّف أنه لم يتمّ تطبيقها أو مناقشة مقترح القانون من قبل البرلمان ". تقول عناني، مضيفة " لا شكّ أن وجود النساء القادرات داخل السلطة التشريعية سيساهم من دون شكّ في تشريعات حريصة على المساواة ومنزهة عن التمييز ضدّ النساء والفتيات والفئات الأكثر تهميشاً".

وفي هذا السياق أكد 96% من الناخبين/ات تعديل الفصل السابع من قانون العقوبات لتشديد العقوبات على جرائم الإعتداء الجنسي ، فيما تعهّد 92% من المرشحين/ات المستطلعين/ات بتبني هذه القضايا إذا تمّ انتخابهم.

الجدير ذكره أن هناك 118 امرأة مرشحة على اللوائح الإنتخابية بإرتفاع نسبته 37% عن الإنتخابات البرلمانية لعام 2018

(86 امرأة)

ملاحظات للمحررين/ات:

➤ نتائج الإستطلاع مع الناخبين/ات

- يعتقد 84.2% من الناخبين/ات الذين كانوا قد انتموا إلى أحزاب سياسية أن أحزابهم تعمل على تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة خلال الانتخابات النيابية.
- على الرغم من أن 84% اعتبروا أن جنس المرشح لا يؤثر على خياراتهم الانتخابية، قال 54% إنهم لم يصوتوا أبدًا لامرأة في الماضي للسبب التالي: 66.7% قالوا أنه لم يكن هناك أية مرشحة امرأة.
- 89% من الناخبين/ات سيصوتون على الأرجح لامرأة في الانتخابات المقبلة
- 40% من الناخبين/ات يعتقدون أن نسبة قليلة من النساء ترغبن في المشاركة في الحياة السياسية.
- 43% من المجيبات النساء يعتقدن أنهن ممثلات في مجلس النواب.
- 87% من الناخبين/ات يؤيدون الكوتا النسائية.
- اعتبر 59% أن تمثيل المرأة في المشهد السياسي اللبناني غير متساو مقارنة بتمثيل الرجال، وبحسب 27% من هؤلاء الناخبين/ات، يعود السبب وراء ذلك إلى عدم انتخاب النساء.
- العقبات الرئيسية الثلاث تكمن في عدم وجود دعم من المجتمع (29%)، النظام الطائفي / السياسي (20%)، وهيمنة الرجال على هذا المجال (17%).
- (41%) يعتقدون أن النساء يحاكن من قبل مجتمعهن عندما يشاركن في السياسة .
- يعتقد 68% من الناخبين/ات أن النساء مرجحون للنجاح في المجال السياسي.
- بحسب الناخبين/ات، أهم صفة يجب أن تمتلكها المرأة من أجل الدخول في مجال السياسة هي المؤهلات الأكاديمية (45%). أما الصفة الأقل أهمية فهي طائفتها (42%).
- 41% من الناخبين/ات لا يعتقدون أنه يمكن تحقيق المساواة بين الجنسين في لبنان.
- 96% من الناخبين/ات يؤيدون تعديل الفصل السابع من قانون العقوبات لتشديد العقوبات على جرائم الإعتداء الجنسي .

➤ نتائج الإستطلاع مع المرشحين/ات

- 95% من المرشحين/ات المنتمين/ات إلى أحزاب سياسية أو المدعومين من أحزاب سياسية يعتقدون أن حزبهم يؤيد المساواة بين الجنسين خلال الانتخابات النيابية
- 30% ممن قالوا إن أحزابهم السياسية تؤيد المساواة بين الجنسين أثناء الانتخابات هم من النساء.
- يعتقد 58% من المرشحين/ات أن جنس المرشح يؤثر على الخيارات الانتخابية للناس، 34.5% من هؤلاء هم من النساء .
- 90.5% ممن لا يعتقدون أن له تأثيرًا هم من المرشحين الذكور.
- 64% من المرشحين/ات المستطلعين/ات يؤيدون الكوتا النسائية
- 34% قالوا أنه ليس من الضرورة إشتراط حق المرأة في التمثيل
- 12% من هؤلاء المرشحين كانوا قد انْتُخبوا سابقاً، جميعهم من الذكور. 33.3% منهم اقترحوا تعديل القوانين المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.
- يعتقد 96% أنه يجب تعديل الفصل السابع من قانون العقوبات لتشديد العقوبات على جرائم الإعتداء الجنسي. وتعهد 92% بتبني هذه القضايا إذا تم انتخابهم

عن أبعاد:

أبعاد هي مؤسسة مدنيّة، غير طائفية وغير ربحية تأسست عام 2011 بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عبر تكريس مبدأي المساواة والعدالة الجندرية وتوفير الخدمات المباشرة والحماية والتمكين. وتسعى أبعاد الى تعزيز المساواة وتفعيل مشاركة النساء الفاعلة من خلال تطوير السياسات، والاصلاح القانوني وادماج مفهوم النوع الاجتماعي والغاء التمييز وتمكين النساء وتعزيز قدراتهنّ للمشاركة بفعالية في مجتمعاتهنّ .

للاستفسار نرجو التواصل مع الفريق الإعلامي في منظمة أبعاد على الرقم التالي:

0096181666172